



التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد 4 أكتوبر 2026

الأسواق في حالة تقلب: الأسواق العالمية تواجه تحديات التضخم والمخاطر المالية والتطورات الجيوسياسية وتغير توقعات السياسات الاقتصادية

التعليق على أداء الاسواق

ما تزال الأسواق العالمية خاضعة لتأثير التفاعل بين المخاوف المرتبطة بالتضخم وارتفاع عائدات السندات السيادية وبالإضافة إلى المخاطر الجيوسياسية. وفي الولايات المتحدة، تراجعت عائدات سندات الخزانة بعد أن لامست أعلى مستوياتها منذ عدة عقود، إذ انخفض عائد السندات لأجل 10 أعوام دون مستويات تجاوزت 5.34% مع توجه المستثمرين إلى الأصول الآمنة وسط تنامي المخاوف بشأن تدهور الأوضاع المالية في فرنسا، قبل أن تواصل العائدات تراجعها عقب صدور تقرير الوظائف لشهر سبتمبر، والذي جاء أضعف من المتوقع. وقدمت البيانات الاقتصادية بشكل عام صورة متباينة، إذ ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.6% على أساس شهري، فيما تباطأ التضخم الأساسي وفقاً لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي إلى 0.2% على أساس شهري و3.0% على أساس سنوي، كما تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 197 ألف طلب. إلا أن الوظائف غير الزراعية ارتفعت بمقدار 29 ألف وظيفة فقط في سبتمبر، في حين صعد معدل البطالة إلى 4.2% وتباطأ نمو الأجور إلى 0.1% على أساس شهري و3.0% على أساس سنوي. إلا أن مؤشر الأسعار المدفوعة الصادر عن معهد إدارة التوريدات قفز إلى 77.9 نقطة، بما يعزز مخاوف استمرار ضغوط التضخم. وجاءت تصريحات مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي متباينة، إذ أشارت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي في دالاس لوري لوجان إلى أن البنك قد يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة بما لا يقل عن 50 نقطة أساس إضافية، في حين دفعت بيانات سوق العمل الضعيفة المستثمرين إلى خفض توقعاتهم بصورة حادة لاحتتمال رفع أسعار الفائدة في أكتوبر. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 101.932 (+0.95%) وفي أوروبا، تفاقمت التحديات المالية في فرنسا، إذ ارتفع العائد على السندات لأجل 10 أعوام إلى 4.9% واتسع فارق العائد مقابل السندات الحكومية الألمانية إلى 141 نقطة أساس، مسجلاً أعلى مستوياته منذ العام 2011، بما أثار المخاوف بشأن استقرار منطقة اليورو بصفة عامة. وتسارع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 3.8% على أساس سنوي مقابل 3.2%، فيما ارتفع التضخم الأساسي إلى 2.5% على أساس سنوي، بما يعزز التوقعات بأن يقر البنك المركزي الأوروبي رفع أسعار الفائدة مرة واحدة على الأقل قبل نهاية العام. كما ارتفع التضخم في سويسرا بصورة محدودة إلى 1.0% على أساس سنوي. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1255 (-1.19%)، فيما أنهى الدولار الأمريكي تداولاته أمام الفرنك السويسري عند مستوى 0.8288 (+0.06%). وفي المملكة المتحدة، تم تعديل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام ورفعه إلى 0.5% على أساس ربع سنوي، بما يؤكد أن الاقتصاد البريطاني كان الأسرع نمواً بين اقتصادات مجموعة السبع خلال النصف الأول من العام 2026. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3241 (-0.05%). وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تسارعت وتيرة التضخم الأساسي في طوكيو إلى 2.7% على أساس سنوي، فيما قفز التضخم الأساسي الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة إلى 3.0% على أساس سنوي، بما يعزز توقعات استمرار بنك اليابان في تشديد السياسة النقدية. وفي أستراليا، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.60%، قبل أن تؤدي بيانات التضخم الضعيفة إلى تراجع التوقعات بإقرار زيادة إضافية على المدى القريب. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اللين الياباني عند مستوى 157.85 (+0.36%)، فيما أنهى الدولار الأسترالي تداولاته أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6956 (-0.95%). وفي الصين، أعلنت السلطات حزمة من تدابير التحفيز المستهدفة، شملت خفض أسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض التكميلي المرهون (PSL) بمقدار 25 نقطة أساس إلى 1.5%، إلى جانب تقديم دعم إضافي للإقراض، بهدف تعزيز النمو والحفاظ عليه ضمن النطاق المستهدف للحكومة البالغ 4.5%-5.0%. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.7058 (-0.25%). وفي أسواق السلع، أنهى كل من مزيغ خام برنت والذهب تداولات الأسبوع عند مستوى 102.25 (-1.98%) و 4141.19 (-3.35%)، على التوالي. وفي أسواق الدخل الثابت، تحرك منحى عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل عامين و10 أعوام، ونظيرتها لأجل خمسة أعوام و30 عاماً بمقدار 13.49 نقطة أساس و6.59 نقطة أساس، على التوالي، في ظل استمرار تطورات توقعات التضخم وتزايد المخاوف المالية والتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في التأثير على معنويات الأسواق العالمية.

الولايات المتحدة وكندا

تراجع عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 أعوام من أعلى مستوياتها في 24 عاماً مع انخفاض عائدات السندات لأجل عامين إلى 4.82%
شهدت سندات الخزانة الأمريكية انتعاشاً قوياً بعد موجة بيع ممتدة في أسواق السندات العالمية، مع تسارع الطلب على أصول الملاذ الآمن في ظل تفاعل المستثمرين مع تفاقم المخاوف المالية والسياسية في فرنسا. وتراجع عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 أعوام من أعلى مستوياتها في 24 عاماً، والذي تجاوز 5.34%، فيما انخفض عائد السندات لأجل عامين بما يصل إلى 2.7 نقطة أساس ليبلغ 4.82%. كما تلقت أسعار السندات دعماً من بيانات قطاع التصنيع الأمريكي التي جاءت أضعف من المتوقع، إلى جانب تصريحات نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي فيليب جيفرسون، التي أشار فيها إلى أن صناع السياسة النقدية قد يكون بإمكانهم التريث لفترة أطول قبل اتخاذ قرار بشأن مواصلة التشديد النقدي. وتسارعت مكاسب السندات عقب صدور تقرير سوق العمل لشهر سبتمبر بأضعف من المتوقع، إذ ارتفعت الوظائف غير الزراعية بمقدار 29 ألف وظيفة فقط، فيما صعد معدل البطالة إلى 4.2%، بما عزز التوقعات بأن يبقى الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه المقرر في أكتوبر. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 101.932.

ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الأمريكي بنسبة 0.6% على أساس شهري وصعود مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 0.2% على أساس شهري و3.0% على أساس سنوي مع تراجع قوة سوق العمل

قدمت البيانات الاقتصادية الأمريكية صورة متباينة تجمع بين مرونة الطلب وضعف بيانات سوق العمل، بما دفع المستثمرين إلى خفض توقعاتهم بشأن تشديد الاحتياطي الفيدرالي للسياسة النقدية على المدى القريب. وارتفعت الوظائف غير الزراعية بمقدار 29 ألف وظيفة فقط في سبتمبر، بأقل كثيراً من

التوقعات، فيما صعد معدل البطالة إلى 4.2% وتباطأ نمو متوسط الأجور بالساعة إلى 0.1% على أساس شهري و3.0% على أساس سنوي، مسجلاً أضعف معدل نمو سنوي للأجور منذ العام 2021. وعلى الرغم من تراجع قوة سوق العمل، إلا أن النشاط الاستهلاكي ظل قوياً، إذ ارتفع الإنفاق الشخصي المعدل وفقاً للتضخم بنسبة 0.6% على أساس شهري في أغسطس، مسجلاً أقوى زيادة منذ مارس 2025. وفي الوقت ذاته، ارتفع التضخم الأساسي وفقاً لمؤشر نفقات المستهلك الشخصي بنسبة 0.2% على أساس شهري و3.0% على أساس سنوي، وجاء أقل من التوقعات، فيما تم تعديل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام ورفعه إلى 2.2% من 1.5%. وظل نشاط قطاع التصنيع ضمن نطاق التوسع، مع وصول قراءة مؤشر مديري المشتريات الصادر عن معهد إدارة التوريدات إلى 54.5 نقطة، إلا أن ضغوط تكاليف المدخلات اشتدت مع قفزة مؤشر الأسعار المدفوعة إلى 77.9 نقطة من 71.1 نقطة. كما تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 197 ألف طلب، بما يؤكد استمرار محدودية عمليات تسريح الموظفين. وتفاعلت الأسواق المالية إيجابياً مع بيانات التوظيف التي جاءت أضعف من المتوقع، إذ تراجعت عائدات سندات الخزنة وارتفعت الأسهم، فيما انخفضت بصورة ملحوظة توقعات رفع أسعار الفائدة في أكتوبر.

تباين آراء مسؤولي الفيدرالي بشأن مسار السياسة النقدية مع تراجع احتمالات رفع أسعار الفائدة في أكتوبر إلى ما دون 25%
أبرزت التصريحات الأخيرة لمسؤولي الاحتياطي الفيدرالي تبايناً في وجهات النظر بشأن مسار السياسة النقدية، إذ أبت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي في دالاس لوري لوجان على موقفها المتشدد، في حين دعا عدد من كبار المسؤولين إلى التريث. وأشارت لوجان إلى أن البنك قد يضطر إلى رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إضافية أو أكثر لاستعادة استقرار الأسعار، إلا أنها أوضحت أن ارتفاع علاوات الأجل على سندات الخزنة وتشدّد الأوضاع المالية قد يقللان من الحاجة إلى مواصلة رفع أسعار الفائدة. وفي المقابل، شدد نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي فيليب جيفرسون، ورئيس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك جون ويليامز، ونائبة رئيس المجلس لشؤون الإشراف ميشيل بومان، على ضرورة إتاحة مزيد من الوقت لتقييم البيانات الواردة والاتجاهات الاقتصادية الأساسية قبل إجراء أي تعديل على السياسة النقدية. وعقب صدور تقرير الوظائف لشهر سبتمبر، والتي جاءت ببياناته أضعف من المتوقع، إلى جانب اعتدال نمو الأجور، خفضت الأسواق بصورة أكبر توقعاتها بشأن تشديد السياسة النقدية على المدى القريب، إذ تراجع الاحتمال الضمني المستخلص من العقود الآجلة لرفع أسعار الفائدة في أكتوبر إلى 23%، مقابل نحو 70% في وقت سابق من الأسبوع. وفي الوقت ذاته، ارتفعت عائدات سندات الخزنة لأجل 30 عاماً بمقدار 66.8 نقطة أساس منذ 30 يونيو، بما يعزز تشديد الأوضاع المالية على نطاق أوسع.

أوروبا والمملكة المتحدة

تسارع وتيرة التضخم في منطقة اليورو إلى 3.8% على أساس سنوي وارتفاع التضخم الأساسي إلى 2.5%
تسارعت أسعار المستهلكين في منطقة اليورو إلى 3.8% على أساس سنوي في سبتمبر، مقابل 3.2% في أغسطس، متجاوزة توقعات الأسواق البالغة 3.7%، ومسجلة بذلك أعلى معدل للتضخم منذ سبتمبر 2023. كما ارتفع معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني تكاليف الطاقة والمكونات الأخرى المتقلبة، إلى 2.5% على أساس سنوي، فيما زاد تضخم الخدمات إلى 3.2% على أساس سنوي، بما يشير إلى استمرار الضغوط التضخمية الأساسية. وجاء التسارع الأخير مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع تكاليف الطاقة المرتبط باستمرار الاضطرابات في أسواق النفط والغاز الطبيعي، في حين تجاوز التضخم في أكبر اقتصادات المنطقة التوقعات، وبلغ 5.0% على أساس سنوي في إسبانيا. وفي ألمانيا، ارتفع التضخم إلى 3.3% على أساس سنوي، مسجلاً أعلى مستوياته في نحو ثلاثة أعوام، فيما استقر التضخم الأساسي عند 2.4% على أساس سنوي. وعلى الرغم من أن صناع السياسة النقدية في البنك المركزي الأوروبي أشاروا إلى عدم وجود حاجة ملحة لرفع أسعار الفائدة فوراً، ما يزال التضخم أعلى بكثير من المستوى المستهدف البالغ 2%، بما يدعم توقعات إقرار رفع سعر الفائدة مرة واحدة على الأقل قبل نهاية العام، في ظل تزايد تسعير الأسواق المالية لاحتمال اتخاذ هذه الخطوة في ديسمبر بدلاً من أكتوبر. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1255.

ارتفاع عائدات السندات الفرنسية لأجل 10 أعوام متخطية 4.9% مع اقتراب الدين العام من 120% من الناتج المحلي الإجمالي واتساع الفارق مع السندات الألمانية إلى 141 نقطة أساس

تعرضت السندات السيادية الفرنسية لضغوط متجددة، إذ أدت المخاوف بشأن تدهور الأوضاع المالية وعدم اليقين السياسي وارتفاع تكاليف الاقتراض إلى إعادة تسعير حادة للمخاطر. وارتفعت عائدات السندات الحكومية الفرنسية لأجل 10 أعوام إلى 4.9%، مسجلة أعلى مستوياتها منذ العام 2002، فيما اتسع فارق العائد مقابل السندات الحكومية الألمانية المماثلة إلى 141 نقطة أساس، في أكبر فجوة يتم تسجيلها منذ العام 2011. وتزايدت مخاوف المستثمرين مع ابتعاد العجز المالي بصورة أكبر عن المستوى المستهدف للحكومة البالغ 5%، في حين ظل الدين العام قريباً من 120% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يقارب ضعف مستواه في ألمانيا. وتتضمن أحدث موازنة للحكومة تخفيضات طموحة في الإنفاق بهدف استعادة المصداقية المالية، إلا أن مخاطر التنفيذ ما تزال مرتفعة في ظل مشهد سياسي منقسم قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة في العام المقبل. وينظر المشاركون في الأسواق بصورة متزايدة إلى فرنسا باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للمخاطر في منطقة اليورو، مع امتداد المخاوف إلى احتمالات انتقال الضغوط إلى أسواق السندات الإقليمية والحكومة المالية واليورو.

تعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي البريطاني ورفعه إلى 0.5% على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من العام ونمو الاقتصاد بنسبة 1.2% خلال النصف الأول من العام 2026

تفوق أداء الاقتصاد البريطاني على التوقعات خلال النصف الأول من العام 2026، إذ تم تعديل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام ورفعه إلى 0.5% على أساس ربع سنوي، مقابل التقدير السابق البالغ 0.4%، وذلك بعد نموه بنسبة 0.6% في الربع الأول من العام. وارتفع الناتج بنسبة 1.2% خلال الستة أشهر الأولى من العام، ما جعل المملكة المتحدة الاقتصاد الأسرع نمواً ضمن مجموعة السبع خلال تلك الفترة. وتلقى النمو دعماً من ارتفاع استهلاك الأسر بنسبة 0.3%، وزيادة استثمارات الشركات بنسبة 1.8%، إلى جانب قفزة في الصادرات بنسبة 2.8%، متجاوزة التوقعات. كما ارتفع الدخل الحقيقي المتاح للأسر للفرد بنسبة 1.0%، فيما زادت نسبة الادخار إلى 8.8%. وعلى الرغم من هذا الأداء القوي، يتوقع الاقتصاديون اعتدال الزخم خلال النصف الثاني من العام، في ظل تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة وصعود أسعار الاقتراض واستمرار الضغوط التضخمية على إنفاق الأسر ونشاط الأعمال. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3241.

تسارع وتيرة التضخم في سويسرا إلى 1.0% على أساس سنوي وارتفاع التضخم الأساسي إلى 0.5%

ارتفعت أسعار المستهلكين في سويسرا إلى 1.0% على أساس سنوي في سبتمبر، مقابل 0.8% في أغسطس، مسجلة أعلى مستوياتها في عامين، بما يعكس الأثر المشترك لارتفاع أسعار النفط وضعف الفرنك السويسري. كما ارتفع التضخم الأساسي هامشياً إلى 0.5% على أساس سنوي من 0.4%، مسجلاً الزيادة الثانية على التوالي. وعلى الرغم من ذلك، ما يزال التضخم ضمن النطاق المستهدف للبنك الوطني السويسري البالغ 0-2%، وأقل بكثير من معدل التضخم في منطقة اليورو البالغ 3.8%. ويواصل صناع السياسة النقدية النظر إلى التسارع الأخير باعتباره مؤقتاً إلى حد كبير، إلا أن ضعف الفرنك يساهم في ارتفاع أسعار الواردات وزيادة الضغوط التضخمية المحلية بصورة تدريجية. وما يزال المشاركون في الأسواق متفسمين بشأن توقيت بدء البنك الوطني السويسري في إعادة أسعار الفائدة إلى مستوياتها الطبيعية من المستوى الحالي البالغ 0%. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الفرنك السويسري عند مستوى 0.8288.

آسيا والمحيط الهادئ

التضخم الأساسي في طوكيو يقفز إلى 2.7% وتسارع التضخم الأساسي الذي يستثني تكاليف الغذاء الطازج والطاقة إلى 3.0% على أساس سنوي
تسارع التضخم في طوكيو بصورة حادة في سبتمبر، بما عزز التوقعات بأن يقدم بنك اليابان على رفع سعر الفائدة مرة أخرى قبل نهاية العام. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في طوكيو بنسبة 2.7% على أساس سنوي، متجاوزاً التوقعات البالغة 2.4% ومتسارعاً من 1.8% في أغسطس، ليسجل أسرع وتيرة له في عشرة أشهر. كما ارتفع مقياس التضخم الذي يستثني كلاً من الغذاء الطازج والطاقة، والذي يحظى بمتابعة أكبر، إلى 3.0% على أساس سنوي من 2.0%، مسجلاً أقوى قراءة منذ أغسطس 2025. وتسارع تضخم قطاع الخدمات أيضاً إلى 2.3% على أساس سنوي من 1.4%، بما يعكس تزايد انتقال أثر تكاليف العمالة والمدخلات إلى الأسعار. وعقب قرار الشهر الماضي برفع أسعار الفائدة إلى 1.25%، أعاد صناع السياسة النقدية في بنك اليابان التأكيد على أن منع التضخم من تجاوز المستوى المستهدف البالغ 2% أصبح هدفاً رئيسياً، بما تسرع أسواق المبادلات احتمالاً بنسبة 80% لإقرار زيادة إضافية في أسعار الفائدة بحلول ديسمبر. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 157.85.

أستراليا ترفع أسعار الفائدة إلى 4.60% مع استقرار التضخم عند 4.0% على أساس سنوي والتضخم الأساسي عند 3.6%
رفع بنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.60%، وهو أعلى مستوى يصله في نحو 15 عاماً، مشيراً إلى استمرار مخاطر التضخم المرتبطة بمرونة الطلب وارتفاع أسعار الطاقة. إلا أن بيانات التضخم اللاحقة وفرت قدراً من الطمأنينة، إذ اعتدل مؤشر أسعار المستهلكين الكلي إلى 4.0% على أساس سنوي في أغسطس، مقابل توقعات بلغت 4.1%، فيما استقر التضخم الأساسي عند 3.6% على أساس سنوي، وتباطأ معدل التضخم وفق مقياس المتوسط إلى 0.2% على أساس شهري من 0.5%. وظلت تكاليف السكن أكبر مساهم في التضخم، مرتفعة بنسبة 5.7% على أساس سنوي، فيما قفزت أسعار الوقود بنسبة 14.8% على أساس شهري. وعقب صدور البيانات، خفضت الأسواق بصورة حادة توقعاتها بشأن إقرار رفع أسعار الفائدة مرة أخرى في نوفمبر، مع تزايد توقعات المستثمرين بأن يتجه بنك الاحتياطي الأسترالي إلى التوقف مؤقتاً لتقييم الآثار التراكمية لتشديد السياسة النقدية. وأنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6956.

الصين تستهدف نمواً يتراوح بين 4.5% و5.0% مع خفض بنك الشعب الصيني سعر الفائدة على تسهيلات الإقراض التكميلي المرهون 25 نقطة أساس إلى 1.5% وتوسيع نطاق الإقراض المستهدف

كشفت الصين عن أكبر حزمة تحفيز منذ العام 2024، إلا أن الأسواق اعتبرت أن التدابير المعلنة غير كافية لمعالجة التحديات الهيكلية الأعمق التي تواجه الاقتصاد. ووسعت السلطات برامج الإقراض المستهدف بمقدار إضافي بلغ 700 مليار يوان صيني، كما قدمت دعماً للرهن العقاري لمشتري المنازل المؤهلين، وخفضت سعر الفائدة على تسهيلات الإقراض التكميلي المرهون بمقدار 25 نقطة أساس إلى 1.5%. وتهدف الحزمة إلى دعم النمو ضمن النطاق السنوي المستهدف للحكومة والبالغ 4.5%-5.0%، وذلك بعد تسجيل نمو بنسبة 4.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام. وفي حين تشير أحدث بيانات مؤشرات مديري المشتريات إلى عودة نشاط قطاع التصنيع إلى نطاق التوسع في سبتمبر، يرى الاقتصاديون أن ضعف الطلب المحلي وفقر نشاط القطاع العقاري وارتفاع مستويات ديون الحكومات المحلية ما تزال عوامل تحد من وتيرة التعافي. وجاءت استجابة المستثمرين حذرة، إذ واصلت الأسهم الصينية تراجعها، فيما ظلت عائدات السندات الحكومية بالقرب من أدنى مستوياتها في عدة أعوام، بما يعكس استمرار المخاوف بشأن فعالية الدعم المستهدف للسياسة الاقتصادية. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.7058.

الدينار الكويتي
أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30795.

أسعار العملات 4 - أكتوبر - 2026

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1391	1.1215	1.1395	1.1255	1.1130	1.1330	1.1300
GBP	1.3247	1.3181	1.3311	1.3241	1.3140	1.3280	1.3246
JPY	157.28	156.38	158.45	157.85	157.30	159.05	156.66
CHF	0.8283	0.8228	0.8383	0.8288	0.8200	0.8475	0.8198

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com